الأمم المتحدة E/CN.15/2010/L.1/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
20 May 2010
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة التاسعة عشرة
فيينا، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠

مشروع التقرير

المقرّرة: سيمونا مانويلا **مارين** (رومانيا)

إضافة

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل المستجدة وتدابير التصدي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١- نظرت اللجنة، في جلستيها السادسة والسابعة المعقودتين يومي ١٩ و٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل المستجدة وتدابير التصدي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

٢- وعُرِضت الوثائق التالية على اللجنة من أجل نظرها في البند ٥:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2010/3-E/CN.15/2010/3)؛

(ب) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة فريق الخبراء المعني بتحسين جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والإبلاغ عنها وتحليلها (E/CN.15/2010/14)؛

(ج) مذكرة من الأمانة بشأن اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل المستجدة وتدابير التصدي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: الحماية من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية (E/CN.15/2010/17)؛

210510 V.10-53921 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(د) تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم (A/CONF.213/3)؛

(هـ) تقرير عن اجتماع فريق الخبراء المعني بتحسين جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والإبلاغ عنها وتحليلها (UNODC/CCPCJ/EG.2/2010/2).

٣- واستمعت اللجنة إلى كلمات ألقاها ممثلو الاتحاد الروسي والأرجنتين وإيران (جمهورية-الإسلامية) وتايلند والجزائر وجمهورية كوريا وشيلي والصين وكندا والمكسيك. كما ألقى كلمات مراقبون عن إندونيسيا وإيطاليا والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية).

ألف- المداولات

٤- قدّمت ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في كلمتها الاستهلالية، لمحة عامة مستندة إلى المعلومات المتاحة عن آخر الاتجاهات الحديثة في مجال الجريمة على الصعيد الدولي، وأطلعت اللجنة على الأعمال التي أنجزها المكتب في الآونة الأخيرة بشأن جمع البيانات بالتشاور مع الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن التحديات القائمة في مجال إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية تشمل محدودية قدرة بعض الدول الأعضاء على جمع البيانات المتصلة بالجريمة ونشرها والحاجة إلى زيادة معدل الردود على الدراسات الاستقصائية وضرورة تحسين اتساق البيانات المقدمة من الدول الأعضاء. وقالت إن المكتب يعمل من أجل التصدي لهذه التحديات، بوسائل منها تحسين تحليل إحصاءات الجريمة ونشرها، والتشجيع على إجراء دراسات استقصائية عن مدى تعرّض السكان للإيذاء. وشُدِّد على ضرورة تعيين مراكز اتصال وطنية لتسهيل عملية جمع البيانات على المستوى الدولي.

٥- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المكتب من أجل رسم صورة شاملة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية في أرجاء العالم. وأثنى عدد من المتكلمين على المكتب لما قام به من أجل إعداد تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم (A/CONF.213/3)، وأُعرب عن تأييد الجهود التي تُبذل لتبسيط دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

٦- وأشار عدة متكلمين إلى أن إتاحة معلومات دقيقة وشاملة في الوقت المناسب على الصعيد الدولي أمر بالغ الأهمية لوضع السياسات وتنفيذ تدابير عملية وتقييم أثر أنشطة منع الجريمة. وشدّد بعض المتكلمين على زيادة اتِّسام الجريمة بطابع عابر للحدود الوطنية، وأشاروا إلى أن من الضروري في عالم تطبعه العولمة تعزيز آليات التنسيق وتبادل المعلومات عن الجريمة

والعدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، سلّط أحد المتكلمين الضوء على أهمية دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية بالنسبة للمجتمع الدولي. ورأى بعض المتكلمين أنه ينبغي أن يصبح المكتب هو المركزَ الرئيسي لجمع المعلومات وتبادلها عن أخطار الجريمة بجميع أنواعها، وبأنه ليس من باب المغالاة الحديثُ عن فائدة إنشاء مستودع مركزي للمعلومات عن مدى الجريمة ونطاق العدالة الجنائية واتجاهاتهما.

٧- وأشار معظم المتكلمين إلى تزايد خطر أشكال من الجريمة المنظّمة من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم السيبرانية والجرائم البيئية والفساد. ورحّب أحد المتكلمين بالحرص في إطار مبادرات المكتب المتعلقة بجمع البيانات على الاهتمام بالجريمة بأنواعها الجديدة والتقليدية على حد سواء.

٨- وأبرز عدة متكلمين الحاجة إلى تعزيز المعرفة بمختلف أشكال الجريمة المنظّمة واتجاهاتها. وسلّط المتكلمون الضوء بوجه خاص على أشكال مستجدة من الجريمة يتزايد اعتبارها مظاهرَ للجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية أو مرتبطة بصلات بهذه الجريمة. وشملت المواضيع التي أثارها المتكلمون الجرائم البيئية، وخصوصا قطع الأشجار وصيد الأسماك بصفة غير مشروعة؛ وتزييف الوسائط الرقمية وقرصنتها؛ والاتجار بالأسلحة النارية.

٩- وأشار أحد المتكلمين إلى أن البحوث تبيّن أن التزييف يمثل مصدرا مربحا لإدرار الدخل على الجماعات الإجرامية المنظّمة وأن هذا الدخل يمكن أن يُستخدم لتمويل أنشطة أخرى غير مشروعة. وقال متكلم آخر إن الجماعات الإجرامية المنظّمة تمارس في بلده على ما يبدو قرصنة الوسائط الرقمية والاتجار بالمخدرات على السواء. وفيما يتعلق بالجرائم البيئية، لاحظ أحد المتكلمين أن قطع الأشجار غير المشروع يحرم المجتمعات المحلية من الموارد ويعرّض التنمية للخطر. واقترح بعض المتكلمين على وجه التحديد أن تكون الأنواع المستجدة من الجريمة، ومنها التزييف والقرصنة الرقمية والجرائم البيئية، موضوع دراساتٍ أو تقاريرَ يعدُّها المكتب ليقدّمها إلى اللجنة في دوراتها المقبلة.

١٠- وشدّد أحد المتكلمين على أن التحديات الناشئة عن الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية لا ينبغي الاقتصار على مواجهتها من منظور أمني فحسب، بل لا بد أيضا من إدراك ما يرتبط بها من النواحي الاجتماعية والإنمائية. وفي هذا الخصوص، أشار ذلك المتكلم إلى اجتماع عقده مجلس الأمن في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، وتناول فيه مسألة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويرى المتكلم أن المحافل المتعددة الأطراف المختصة بمعالجة هذه المسألة هي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، بما فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١١- وأبرز المتكلمون أهمية تعزيز القدرات الوطنية لأغراض جمع البيانات المتصلة بالجريمة وتحليلها، وقدموا أمثلة على استخدام قواعد بيانات مركزية وشبكة الإنترنت لتخزين ونشر إحصاءات الجريمة على المستوى الوطني. واتُّفِق على أن إتاحة المعلومات وسهولة الحصول عليها أمر ذو أهمية خاصة. ولُوحِظ أن توفير الدعم التقني، بما فيه الدعم المقدم من المكتب، لا غنى عنه لتنمية هذه القدرات ومكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية والأشكال المستجدة من الجريمة.

١٢- ورحّب عدد من المتكلمين بالتوصيات التي قدمها فريق الخبراء المعني بتحسين جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والإبلاغ عنها وتحليلها في اجتماعه الذي عقد في بوينس آيرس من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، وأعربوا عن أملهم في أن يواصل المكتب بالاسترشاد في عمله بالاجتماعات المنتظمة التي تعقدها هذه الأفرقة. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه ينبغي أن تُتاح للدول فرصة كافية لاستعراض توصيات فريق الخبراء قبل أن تنظر فيها اللجنة.

١٣- وطلب أحد المتكلمين إلى المكتب أن يواصل العمل على تبسيط استبياناته المتعلقة بجمع البيانات من أجل تخفيف عبء تقديم التقارير على الدول الأعضاء وتقليل تعقّد هذه العملية إلى أدنى حد، مع التشجيع في الوقت نفسه على ترشيد الجهود المتعددة التي تبذلها مختلف المنظّمات الإقليمية والدولية في مجال جمع البيانات ومع مراعاة آليات الإبلاغ ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٤- وشجّع أحد المتكلمين المكتب على مواصلة تقديم البيانات والتحليلات ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في الدورات المقبلة للجنة. وأوصى المتكلم أيضا بأن تتناول الوثائق المقدَّمة في إطار البند الجديد المتعلق باتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي، المسائل الجوهرية التي تهم اللجنة. وقال إن الوثائق المقدمة إلى كل من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات ينبغي أن تقتصر على البنود التي لها صلة مباشرة بعمل اللجنتين.

١٥- ورحّب المتكلم نفسه بتنقيح دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الحادية عشرة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، لكون هذا التنقيح يمثّل خطوة والتزاما حاسمين من أجل تعزيز جمع البيانات عن الجريمة على الصعيد الدولي. ودعا المتكلم أيضا الدول الأعضاء إلى تقديم دعم مالي للمكتب ضمانا لتعضيد الجهود الرامية إلى تحسين بيانات الجريمة القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، كمّاً ونوعاً.